الفلسفة ثانية باك

مفهوم الحقيقة (المحور الثاني : معايير الحقيقة)

الأستاذ : حسن شدادي

الفهرس

I- الإشكالية
II- الموقف الفلسفي 1 : رونيه ديكارت
2-1/ النص الفلسفي
2-2/ الأسئلة
2-3/ التصور الفلسفي
III- الموقف الفلسفي 2 : باروخ سبينوزا
3-1/ النص الفلسفي
3-2/ الأسئلة
3-3/ التصور الفلسفي
IV- الموقف الفلسفي 3 : مارتن هايدغر
4-1/ النص الفلسفي
4-2/ الأسئلة
4-3/ التصور الفلسفي
V- تركيب

I- الإشكالية

كثيرا ما تختلط علينا المعارف فلا ندري أي منهما حقيقة وأي منهما غير ذلك، الشيء الذي يدفعنا للبحث عن معيار نستند إليه في الحكم.

- فما هو معيار صدق الحقيقة ؟
- هل هو مطابقتها للواقع أم للحق أم لذاتها ؟
- وهل تتأثر الحقيقة بتغير المعيار أم أنها تظل ثابتة ؟

II- الموقف الفلسفي 1 : رونيه ديكارت

2-1/ النص الفلسفي

الحدس والاستنباط

سنقوم هنا بتعداد جميع الأفعال العقلية التي نتمكن بواسطتها من الوصول إلى حقيقة الأشياء دون خشية من الوقوع في الخطأ؛ وهما اثنان فقط: الحدس والاستنباط.

لا أقصد بالحدس 1 الشهادة المتحولة للحواس أو الحكم الخادع للمخيلة التي تركب موضوعها بشكل سيء، بل أقصد بذلك التصور الصادر عن ذهن خالص ويقظ. وهذا التصور هو من البساطة والتميز بحيث لا يبقى معه أدنى شك فيما ندركه، أو بعبارة مماثلة هو التصور الصارم لذهن خالص ويقظ، يصدر عن نور العقل وحده. وهو لبساطته يكون خالصا أكثر من الاستنباط ذاته(...) هكذا يمكن لكل واحد أن يبصر بالحدس أنه موجود، وأنه يفكر، وأن المثلث يعرف بثلاثة أضلاع فقط، والدائرة تعرف بمساحة واحدة، وأشياء من هذا القبيل، هي أكثر عددا مما يعتقد غالبية الناس، لكونهم يتأففون من توجيه ذهنهم نحو الأمور البسيطة جدا(...)

لقد تمكنا سلفا من التساؤل، لماذا أضفنا إلى الحدس نمطا آخر للمعرفة يتم عن طريق عملية الاستنباط 2، ونقصد بها كل ما يتم استنتاجه بالضرورة من أشياء أخرى، معلومة من قبل بنوع من اليقين، رغم كونها غير بديهية، وإنما فقط لكونها مستنبطة انطلاقا من مبادئ صادقة ومعلومة بواسطة حركة متصلة لا تنفصل لفكر حاصل على حدس واضح بكل شيء. وبهذه الكيفية نعلم أن آخر حلقة من السلسلة الطويلة ترتبط بالحلقة الأولى، وإن كنا لا نحيط دفعة واحدة بجميع الحلقات الوسطى التي عليها يتوقف هذا الرابط. ذلك أننا قطعنا تلك المراحل بالتتابع وأننا نذكر، من الحلقة الأولى إلى الحلقة الأخيرة، أن كل واحدة ترتبط بالأقرب إليها. وإذن فنحن نميز هنا الحدس عن الاستنباط اليقيني، من حيث إننا نرى في هذا الأخير حركة أو تتابعا، في حين نرى في الحدس غير ذلك. ففي الاستنباط لا يكون حضور البداية ضروريا، كما هو الشأن في الحدس، بل المهم أن يتلقى، بمعنى ما، يقينه من الذاكرة. ومن هنا ينتج بخصوص موضوع القضايا –التي هي النتيجة المباشرة للمبادئ الأولى– وتبعا لاختلاف كيفية النظر إليها، القول إننا نعرفها حينا بالحدس وحينا بالاستنباط.

رونيه ديكارت، **قواعد لقيادة العقل**،القاعدة III ، غارنيي،باريس، 1963،ص: 87-88

René Descates, Règles pour la direction de l'esprit.

2-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه ديكارت.
- صياغة السؤال الذي يفترض أن ديكارت يجيب عنه.

2- أبني أطروحة ديكارت من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).
- استخلاص جواب ديكارت عن الإشكال المطروح :أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أحكم على أطروحة ديكارت وقيمتها الفلسفية من خلال :

- بيان ما إذا كان مضمون هذه الأطروحة ما يزال يحتفظ براهنيته أم أصبح متجاوزا.
- بيان طبيعة الحجاج الذي تقوم عليه الأطروحة، مع إبراز ما إذا كان مقنعا من حيث تطابقه مع مبادئ العقل أو الواقع أو العلم...

3-2/ التصور الفلسفي

يقدم ديكارت معيارين لبلوة الحقيقة هما الحدس والاستنباط، فالحدس هو ذاك الإدراك العقلي الفطرى البعيد عن الحس والخيال، والقائم على الوضوح والتميز والبساطة، وهو ببساطته يكون خالصا أكثر من الاستنباط، وبه يتم استبصار مجموعه من الأمور البسيطة التي يمكن اعتبارها بداهات، أما الاستنباط فهو مصدر غير مباشر لإدراك الحقائق، ولا يقل أهمية عن الحدس لأنه يقود إلى حقائق جديدة وصحيحة، يتم استنباطها من حقائق اولية.

« جميع الأفعال العقلية التي نتمكن بواسطتها من الوصول إلى حقيقة الأشياء دون خشية من الوقوع في الخطا : هما اثنان فقط: الحدس والاستنباط ».

III- الموقف الفلسفي 2 : باروخ سبينوزا

3-1/ النص الفلسفي

الحقيقة معيار ذاتها

إن من لديه فكرة صحيحة، يعلم في نفس الوقت، أن لديه فكرة صحيحة، ولا يمكنه أن يشك في صدق معرفته 1 (...) إذ لا يجهل من يملك فكرة صحيحة أن الفكرة الصحيحة تنطوي على أقصى قدر من اليقين. فأن تكون لديك فكرة صحيحة لا يعني شيئا آخر غير أن معرفتك للشيء هي معرفة كاملة أو أنها على أحسن ما يرام. والحق أنه ليس في وسع أحد أن يشك في ذلك، اللهم إلا إذا كان يعتقد أن الفكرة شيء صامت كالصورة في الإطار وليست ضربا من ضروب التفكير، أعني ليست فعل الفهم ذاته. وإني لأسأل: من ذا الذي يمكنه أن يعلم أنه يفهم شيئا ما إن لم يسبق له أن فهم هذا الشيء؟ أي: من ذا الذي يمكنه أن يعلم أنه متيقن من شيء ما إن لم يسبق له أن تيقن من هذا الشيء؟ ثم ما هو الشيء الذي يمكنه أن يكون أشد وضوحا وبداهة من الفكرة الصحيحة حتى يكون معيارا للحقيقة؟ فكما أن بانكشاف النور ينقشع الظلام، فالحقيقة أيضا إنما هي معيار ذاتها ومعيار للخطأ 2.

وهكذا يبدو لي أنني قد أجبت عن الأسئلة الآتية: إذا كانت الفكرة الصحيحة تختلف عن الباطلة من جهة كونها تتفق مع الموضوع الذي تمثله ليس إلا، فالفكرة الصحيحة لا تحتوي إذن على واقعية أو كمال أكثر من الفكرة الباطلة (باعتبار أن ما يميز بين الفكرتين هو العلامة الخارجية لا غير) وبالتالي فالإنسان الذي يملك أفكارا صحيحة لا يميزه شيء عن الإنسان الذي لا يملك سوى أفكار باطلة 3 ثم من أين للناس بهذه الأفكار الباطلة؟ وأخيرا كيف يمكن أن نعلم علم اليقين أن لدينا أفكارا تتفق مع موضوعاتها؟ لقد سبق أن أجبت، كما قلت، عن هذه الأسئلة(...)

ومن هنا يتجلى أيضا الاختلاف الموجود بين الإنسان الذي يملك غير أفكار باطلة. أما السؤال الأخير، وهو: من أين للإنسان أن يعلم أن لديه فكرة موافقة لموضوعها، فها أنا قد بينت بما فيه الكفاية، وزيادة على الكفاية، أن ذلك ينتج فحسب عن كونه يملك فكرة موافقة لموضوعها، أي عن كون الحقيقة إنما هي معيار ذاتها.

باروخ اسبينوزا، **علم الأخلاق**، ترجمة جلال الدين سعيد، دار الجنوب للنشر، تونس، بدون تاريخ، ص: 141-143.

3-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه سبينوزا.
- صياغة السؤال الذي يفترض أن سبينوزا يجيب عنه.

2- أبني أطروحة سبينوزا من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).
- استخلاص جواب سبينوزا عن الإشكال المطروح : أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أستنبط البنية المفاهيمية للنص من خلال :

- استخراج المفاهيم المعتمدة في النص.
- ترتيبها في شكل خطاطة بدءا من العام إلى الخاص.

- كيفية توظيفها لبناء الأطروحة الواردة في النص.

3-3/ التصور الفلسفي

يؤكد سبينوزا على أن الإنسان يمتلك من المؤهلات ما يميز بها بين الحقيقي وغير الحقيقي، وذلك من خلال البحث عما يجعلها واضحة ومتطابقة مع موضوعها.

فمعيار الحقيقة لا يوجد خارجها بل هو كامن فيها، حيث يستطيع العقل التمييز بين الحقيقة وغيرها بالاعتماد على تماسك شكل المعرفة مع محتواها أو عدم تماسكها، فالحكم على المعرفة بالصحة والخطأ متوقف على وضوحها أمام العقل، وكل تناقض أو تعارض مع الموضوعات التي تمثلها يجعلها مزيفة وغير حقيقية.

IV- الموقف الفلسفي 3 : مارتن هايدغر

4-1/ النص الفلسفي

حقيقة الشيء وحقيقة الحكم

مارتن هيدغر

قبل أن يعرض هايدغر لوجهة نظره الخاصة حول الحقيقة يستعرض تطورات وأسس النظرية الفلسفية للحقيقة حيث يبين أن المستوى الأول يتعلق بحقيقة الشيء التي تؤول في النهاية إلى واقع الشيء وماهيته ومدى تطابقه مع نفسه، لكن الحقيقة ارتبطت أساسًا بالأحكام والقضايا. وجوهر النظرية الفلسفية الكلاسيكية هو التوافق والتطابق بين القضية (أو الحكم) والشيء. وهي النظرية التي تبلورت معطياتها الأولى لدى أرسطو ثم في الفلسفة العربية الإسلامية والفلسفة الأوربية في العصور الوسطى.



خداع الصور 1929 لوحة للفنان ماغريت

«ما الذي نعنيه عادة «بالحقيقة»؟ هذه الكلمة النبيلة ـ لكن المنهكة من كثرة الاستعمال لدرجة أنها أصبحت فارغة من المعنى ـ تعني ما يجعل من الحقيقي حقيقيًا.

ماذا يعني كون الشيء حقيقيًا؟ نقول مثلا إنها فرحة حقيقية أن يحظى المرء بالمساهمة في إنجاح هذه المهمة، وما نريد قوله من خلال هذه الجملة هو أن المرء يشعر بفرحة خالصة وواقعية. وبهذا المعنى فالحقيقي هو الواقعي. وهو نفس المعنى الذي نقصده عندما نتحدث عن الذهب الحقيقي بتمييزنا له عن الذهب المزيف. فالذهب المزيف ليس، واقعيًا، وفعليًا، ما يظهر أنه هو. فهو ليس سوى مظهر ولذلك فهو غير واقعي. [...] لكننا لا ننسب صفة الحقيقة فقط إلى الأشياء والوقائع فقط، كالفرحة الواقعية أو الذهب الأصيل، أو أي كائن من هذا الصنف فقط، بل إننا أيضًا وقبل ذلك، نعتبر حقيقيًا أو خاطئًا ملفوظاتنا وأحكامنا المتعلقة بالكائن، الذي يمكن أن يكون هو ذاته، حسب طبيعته، أصيلاً أو زائفًا، على هذا الشكل أو ذاك في واقعه.

يكون حكم ما أو ملفوظ ما حقيقيًا عندما يدل، ويُعبِّرُ ويتوافق مع الشيء موضوع حكمه. فنقول :هذا حكم مطابق. وهنا ليس الشيء هو الذي يتوافق مع الحكم بل الحكم هو الذي يتوافق مع موضوعه.

فالحقيقي، سواء كان شيئًا أو حكمًا، هو ما يتوافق ويتطابق. الحقيقي، والحقيقة، يعنيان هنا التوافق (التطابق)، وذلك بطريقة مزدوجة : أولا كتطابق بين الشيء وما نتصوره عنه، ثم كتطابق بين ما يدل عليه الملفوظ وبين الشيء.

هذه الخاصية المزدوجة للتطابق تُظهرُ التعريف التقليدي لماهية الحقيقة : الحقيقة هي تطابق الشيء مع المعرفة. فقد يعني ذلك : الحقيقة هي تطابق المعرفة مع الشيء وقد جرت العادة على أن هذا التعريف لا يعبر عنه إلا في الصيغة التالية : الحقيقة هي تطابق العقل مع الشيء إلا أن هذا الفهم للحقيقة كحقيقة حكم، ليس ممكنًا إلا إذا كان أساسه (الأول والسابق) هو حقيقة الشيء، أي تطابق الشيء مع العقل.

هذان التصوران لماهية حقيقة الحكم يقصدان دومًا هذا التلازم بين العقل والشيء ويعتبران الحقيقة كتوافق.»

Martin Heidegger, *De l'essence de la vérité, in Questions I et II*, Paris, Gallimard, 1968, pp. 163-165. (ترجمة فريق التأليف)

4-2/ الأسئلة

1- أبني الإشكال من خلال :

- إبراز الموضوع الرئيسي الذي يعالجه هايدغر.
- صياغة السؤال الذي يفترض أن هايدغر يجيب عنه.

2- أبني أطروحة هايدغر من خلال :

- تفكيك فقرات النص بناء على الروابط المنطقية.
- تحديد وظيفة تلك الروابط المنطقية (العرض، الإثبات، النقد ..).
- استخلاص جواب هايدغر عن الإشكال المطروح : أهو إثبات لموقف سابق ؟ أم عرض لموقف خاص ؟ أم انتقاد لموقف مغاير ؟

3- أستنبط البنية المفاهيمية للنص من خلال :

- استخراج المفاهيم المعتمدة في النص.
- ترتيبها في شكل خطاطة بدءا من العام إلى الخاص.
- كيفية توظيفها لبناء الأطروحة الواردة في النص.

4- أناقش أطروحة صاحب النص من خلال :

- المقارنة مع أطروحة ديكارت وأطروحة سبينوزا.
- طبيعة الحجج المعتمدة في النصوص الثلاثة مع بيان نقط التشابه والاختلاف.

4-3/ التصور الفلسفي

الحقيقي هو الواقعي، لكن صفة الواقعي لا تنسب إلى الأشياء والوقائع فقط، بل تنسب كذلك إلى الأحكام المتعلقة بالكائن.

فحقيقة الشيء تؤول في النهاية إلى واقع الشيء وماهيته ومدى تطابقه مع نفسه، بينما الشيء موضوع حكمه.

(الحقيقي والحقيقة يعنيان التوافق والتطابق بطريقة مزدوجة: أولا تطابق بين الشيء وما نتصوره عنه، ثم كتطابق بين ما يدل عليه الملفوظ وبين الشيء).

V- تركيب

ترتبط الحقيقة بمعايير عديدة، فمعيار البداهة العقلية، الذي يعني مطابقة الحقل لذاته، فالحقيقي هنا هو الصادق والخطأ أو الوهم هو ضد الحقيقة. كما أن الحقيقة ترتبط بالواقع عندما يكون معيارها مدى مطابقتها للواقع، وقد تكون كذلك نفعية عملية وذاتية عندما يكون معيارها المنفعة، ومن هنا يأتي القول " لكل خطاب أو قول حقيقته ".